

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/25/4(Part I)/B
E/ESCWA/EDGD/2008/4
16 May 2008
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الخامسة والعشرون
صنعاء، 26-29 أيار/مايو 2008

البند 6 (أ-2) من جدول الأعمال المؤقت

تقرير

الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية
الدوحة، 29-30 نيسان/أبريل 2008

موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماعاً تشاورياً للتحضير مع البلدان الأعضاء لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، في الدوحة، يومي 29-30 نيسان/أبريل 2008.

وقد هدف الاجتماع إلى تقييم التقدم الذي حققته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري في الفترة 2002-2007، وخاصة في تنفيذ الإجراءات الرئيسية التي نص عليها هذا التوافق في المجالات التالية: (أ) تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية؛ (ب) تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية؛ (ج) التجارة الدولية كمحرك للتنمية؛ (د) زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية؛ (هـ) الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة؛ (و) الدين الخارجي؛ (ز) تحسين تماسك وتناسق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعماً للتنمية. كما هدف الاجتماع إلى إتاحة الفرصة أمام البلدان المشاركة لتنسيق المواقف حول القضايا التي ستطرح خلال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المزمع عقده في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

وخلص الاجتماع إلى مجموعة من التوصيات تمحور أهمها حول ضرورة توسيع مشاركة البلدان النامية،

ومنها البلدان الأعضاء في الإسكوا، في صياغة المعايير والقوانين المالية وفي اتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد الدولي؛ إزالة العوائق المتبقية أمام التجارة بين البلدان العربية وتفعيل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛ مواصلة البلدان الأعضاء جهودها في تعزيز الشفافية الإدارية مما يزيد فرص زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي ومن الموارد المحلية المتاحة للتنمية؛ تشجيع جهود التنويع الاقتصادي لزيادة التبادل التجاري بين البلدان العربية في السلع والخدمات؛ تحسين كفاءة إدارة الضرائب وتوسيع القاعدة الضريبية في البلدان الأعضاء؛ الاستفادة من التجارب السابقة لبعض البلدان النامية في مبادلة أو تسوية جزء من ديونها الخارجية المستحقة لعدد من البلدان المانحة في تمويل مشاريع التنمية؛ دعوة البلدان المانحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ التزاماتها بهذا الشأن.

ويتضمن هذا التقرير عرضاً موجزاً لأبرز المواضيع التي ركزت عليها المناقشات كما يتضمن التوصيات التي توصل إليها المشاركون بشأن المواضيع المطروحة.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
4	2-1	مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	3	أولاً- التوصيات الصادرة عن الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية
4		ألف- مشروع الإعلان الختامي للاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري
11	4	باء- توصيات أخرى
12	33-5	ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
12	7-5	ألف- التقدم المحرز منذ مؤتمر مونتيري
13	11-8	باء- تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية
13	14-12	جيم- تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية
14	20-15	دال- التجارة كمحرك للتنمية
15	23-21	هاء- الديون وإدارة الديون
16	27-24	واو- التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية
17	33-28	زاي- تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية
المحتويات (تابع)		

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
18	41-34 ثالثاً- تنظيم الاجتماع
18	34 ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
18	38-35 باء- الافتتاح
19	40-39 جيم- الحضور
19	41 دال- الوثائق

المرفقات

20	المرفق الأول- قائمة المشاركين
26	المرفق الثاني- قائمة الوثائق التي عرضت في الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية

مقدمة

1- نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، اجتماعاً تشاورياً للتحضير مع البلدان الأعضاء في الإسكوا لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية. واستضافت اللجنة الدائمة لتنظيم المؤتمرات التابعة لوزارة الخارجية في دولة قطر الاجتماع، الذي عقد في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008. وقد هدف الاجتماع إلى تقييم التقدم الذي حققته البلدان الأعضاء في الإسكوا في تنفيذ توافق آراء مونتيري في الفترة 2002-2007، وخاصة في تنفيذ الإجراءات الرئيسية التي نص عليها في مختلف المجالات المتصلة بتمويل التنمية. كما هدف الاجتماع إلى إتاحة الفرصة أمام البلدان المشاركة لتنسيق المواقف حول القضايا التي ستطرح خلال مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري والمزمع عقده في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008.

2- وقد توجهت الإسكوا بالشكر إلى سعادة السيد عبد الله القحطاني، وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، على الكلمة التي ألقاها، وقد تضمنت ترحيباً بالمشاركين وشكراً للإسكوا على تنظيم الاجتماع. كما ركز سعادة الوكيل على مبادرة دولة قطر حيال التعاون الدولي من أجل التنمية وتمنى للاجتماع النجاح وللمشاركين إقامة طيبة في الدوحة.

أولاً- التوصيات الصادرة عن الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية

3- خلصت المناقشات والمداولات التي أجريت في جلسات الاجتماع إلى اعتماد الإعلان الختامي إضافة إلى مجموعة من التوصيات العامة.

ألف- مشروع الإعلان الختامي للاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الدوحة، 30 نيسان/أبريل 2008

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى توافق آراء مونتيري الذي صدر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من 18 إلى 22 آذار/مارس 2002،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 187/62 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2007 بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي قررت فيه أن يعقد المؤتمر في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008،

وإذ تؤكد أهمية متابعة التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في مختلف البلدان الأعضاء،

وإذ تضع في اعتبارها المشاورات المكثفة بين الخبراء والمختصين في مجال تمويل التنمية خلال الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008،

وإذ تعرب عن تأييدها للمبادرات الهادفة إلى إيجاد مصادر تمويل ابتكارية للمساهمة في تأمين الأموال اللازمة لمواجهة القضايا الطارئة كقضايا تغير المناخ وأزمة الغذاء والمنتجات الزراعية،

وإذ تشعر بالقلق إزاء الاضطراب الذي أصاب الأسواق الائتمانية والمالية مؤخراً والتقلب في أسعار الصرف والموازن الجارية للبلدان المتقدمة وتأثير ذلك على الوضع الاقتصادي العالمي وعلى البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، مما يعتبر مؤشراً لأوجه القصور في الأسواق وفي أجهزة التنظيم والإشراف،

وإذ تؤكد ضرورة تطوير وتقوية الأسواق المالية في بلدان المنطقة من أجل تعزيز مساهمتها في تعبئة المدخرات المحلية لتمويل التنمية، وخاصة زيادة الشفافية وتوفير البيانات الدقيقة،

وإدراكاً منها أن الاقتصاد الدولي لا يزال يعاني من اختلالات عديدة سواء تلك المتعلقة بأسعار صرف العملات الرئيسية أم الموازين الجارية للدول الصناعية الكبرى، وكذلك ارتفاع نسب التضخم خلال السنتين الماضيتين، وأن عدم استقرار البيئة الاقتصادية الدولية يؤثر مباشرة على اقتصادات البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، وأن ارتفاع نسب التضخم بدأ يؤثر على القوة الشرائية للمواطنين الأمر الذي قد يؤدي، إذا ما استمر، إلى زعزعة الاستقرار السياسي في العديد من البلدان، كما يؤثر على القوة الشرائية للعملات الوطنية وبالتالي قد يقوض الاستقرار الذي نجحت البلدان الأعضاء في تحقيقه خلال السنوات الماضية على البيئة الاقتصادية المحلية،

وإذ تلاحظ أن بعض البلدان الأعضاء لا يزال يعاني من ارتفاع في نسبة الفقر والبطالة انعكس سلباً على جهود هذه البلدان لتنفيذ توافق آراء مونتيري لتمويل التنمية، وتحقيق والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، فلجأت إلى تحويل جزء من الموارد المالية المخصصة للاستثمارات لزيادة تمويل البرامج المتعلقة بمعالجة مشكلة الفقر،

وإذ تلاحظ أيضاً أنه بالرغم من التحسن الذي طرأ على عبء الديون الخارجية على البلدان المدينة، لا تزال الديون تعوق جهود بعض البلدان لتنفيذ استثمارات إنمائية، ونفقات خدمة الديون تستهلك موارد مالية كان من الممكن أن تخصص لتمويل مشاريع استثمارية،

وإذ تلاحظ كذلك أن أسواق المال في البلدان الأعضاء لا تزال تعاني من المشاكل التي تعاني منها الأسواق الناشئة، ومن أهمها سيطرة عدد قليل من الشركات على أداء هذه الأسواق، بالإضافة إلى المشاكل التشريعية والتنظيمية والإدارية، الأمر الذي يؤثر سلباً على أداء دورها كوعاء لتعبئة المدخرات المحلية، وأن هذه البلدان تحتاج إلى معونة فنية من أجل تطوير أداء أسواق المال ومعالجة المشاكل التي تعترض تطورها،

-6-

وإذ تضع في اعتبارها أن البلدان الأعضاء لا تزال تعاني من بطء في تحقيق التكامل الإقليمي، وأنه باستثناء الخطوات الهامة التي قامت بها بلدان مجلس التعاون الخليجي لتطوير تكاملها، بما في ذلك اتفاقات السوق المشتركة والعملية الموحدة، لا يزال التكامل الإقليمي يسير ببطء شديد، وأنه بالرغم من النجاح النسبي الذي حققه إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الصادر في عام 1997، لا يزال أداء التجارة البينية متواضعاً، كما أن التعاون في القطاعات الأخرى لا يزال بطيئاً ويحتاج إلى قوة دفع جديدة لتحقيق تطور سريع في هذا الخصوص،

وإذ تؤكد أن البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، لا تزال تعاني من تهميش دورها في إدارة القطاع المالي والنقدي والتجاري الدولي، ومع أن عدة بلدان أعضاء أصبحت من البلدان المساهمة في الاستثمار الدولي وساعدت على استقرار النظام المالي الدولي عن طريق إنفاذ العديد من المؤسسات المالية، لا يزال دورها في إدارة النظام المالي والنقدي العالمي محدوداً جداً،

وإذ تؤكد أيضاً ضرورة مشاركة البلدان الأعضاء بفاعلية في التحضير لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري وكذلك في أعمال المؤتمر،

تعتمد الإعلان الختامي للاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، بالصيغة الواردة في المرفق التالي.

المرفق

مشروع الإعلان

نحن، البلدان الأعضاء، نعلن التوافق على ما يلي:

أولاً- تعبئة الموارد المالية المحلية

- تشجيع المصارف على زيادة مشاركتها في دفع العجلة الاقتصادية عبر زيادة قيمة ونوعية التمويل المقدم للقطاع الخاص، وإجراء ما يتطلبه ذلك من تحسين الكفاءة المصرفية وتأمين الرسملة الكافية؛
- تنمية وتطوير أسواق المال لتمكينها من أداء دورها في جذب المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمارات، وبالتالي المساهمة في تمويل التنمية، وما يتطلبه ذلك من تطوير للتشريعات والنظم التي ترعى عمل هذه الأسواق، بما في ذلك استحداث أدوات مالية جديدة مع ضمان التزام الشركات المدرجة بقواعد الحوكمة؛
- إعادة هيكلة أسواق الأوراق المالية ليكون للقطاع الخاص دور أكبر في ملكيتها وإدارتها؛

- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لإعادة جذب الاستثمارات العربية الخارجية إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا؛
- مطالبة المجتمع الدولي بزيادة "حيز السياسات المالية" للبلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، لتمكينها من الموازنة بين السياسات الداخلية والالتزامات الدولية؛
- الاستمرار في تعزيز الشفافية المالية والإدارية وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد المحلية، ودعوة البلدان الأعضاء، إلى إصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتحقيق الشفافية المالية والإدارية، ووضع آلية وإنشاء أجهزة متخصصة لمتابعة تنفيذ هذه القوانين والتشريعات؛
- تخفيض العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة وإيجاد سبل لتوسيع القاعدة الضريبية من أجل زيادة كفاءة إدارات الضرائب لتقليل الهدر والحد من التهرب من الضرائب، وبالتالي زيادة الإيرادات الحكومية، وتوظيف نسبة أكبر من هذه الإيرادات في تحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية؛
- تأكيد أهمية التعليم ودوره في تمكين الأفراد والقضاء على الفقر على مستوى الأسرة والمجتمع، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأوسع للتنمية، والمسؤولية الأساسية المنوطة بالحكومات لتمويل التعليم، وبذل أقصى جهد لتعبئة الموارد وتوفير التمويل اللازم العام والخاص للارتقاء بالمنظومة التعليمية؛
- تنمية القدرات الوطنية والحاجة إلى زيادة الدعم الدولي في هذا المجال؛
- تأكيد العلاقة الوثيقة بين تهيئة بيئة ملائمة على المستوى الوطني وبيئة مؤاتية على المستوى الدولي دعماً للجهود الوطنية.

ثانياً- تعبئة الموارد الدولية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة

- تهيئة المناخ الجاذب للاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كمصدر خارجي لتمويل التنمية، وخاصة في مجالات نقل التكنولوجيا الحديثة وأساليب الإنتاج والإدارة المتطورة وتدريب الأيدي العاملة والعمل على تطوير قوانين الاستثمار؛
- بذل مزيد من الجهود لزيادة حصة البلدان الأعضاء من المجموع العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر، فبينما حققت بعض البلدان تقدماً كبيراً خلال السنوات الثلاث الماضية لزيادة حصتها من هذا الاستثمار لا تزال بلدان أخرى تعاني من تدني نصيبها من هذا العنصر الهام للتنمية؛
- توفير الموارد الخارجية لتطوير البنية الأساسية من خلال توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي المباشر؛

-8-

- التصدي لمشاكل الشباب وزيادة الاهتمام بقضايا التعليم والصحة وإدارة الموارد الطبيعية ومكافحة الفقر بتوفير التمويل الدولي لها؛
- زيادة الاستثمارات البينية لدعم التنمية الاقتصادية من جهة والتكامل الإقليمي من جهة أخرى عن طريق إزالة العوائق وتهيئة البيئة المؤاتية لذلك؛
- تقديم المساعدات التقنية والفنية اللازمة من أجل تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية عموماً والبلدان الأعضاء في الإسكوا خصوصاً؛
- الاستفادة من التجارب الناجحة إقليمياً ودولياً في جميع المجالات المتعلقة بالجوانب الموضوعية لتمويل التنمية؛
- دعوة المانحين والمنظمات الدولية إلى مساندة البلدان النامية عموماً، والبلدان الأعضاء في الإسكوا خصوصاً، في جهودها لتنويع القطاعات التي توجه إليها الاستثمارات؛
- زيادة مشاريع البنية الأساسية لنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- التأكيد على أن الاستثمار في الموارد البشرية هو أهم عنصر من عناصر التنمية.

ثالثاً- التجارة الدولية كمحرك للتنمية

- التأكيد على أن التوصل إلى تسوية القواعد التجارية التي تراعي مصالح البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من خلال جولة الدوحة للتنمية أمر حيوي بالنسبة إلى البلدان الأعضاء في الإسكوا؛
- الالتزام بالعمل على تحسين جودة المنتجات المحلية عبر التعاون مع منظمات عالمية لتحسين الجودة وجعل تلك المنتجات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية؛
- مطالبة البلدان المتقدمة بفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية، والحد من الإجراءات المعيقة للتجارة خاصة فيما يتعلق بالموصفات والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة؛
- تفعيل الاتفاقات الإقليمية في منطقة الإسكوا، والعمل خصوصاً على تنفيذ إعلان إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تنفيذاً كاملاً وتفعيل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛
- تأمين وصول الإمدادات الغذائية إلى البلدان المستوردة الصافية للغذاء الأعضاء في الإسكوا، وتفعيل قرار منظمة التجارة العالمية بشأن البلدان النامية المستوردة الصافية للغذاء؛
- دعم إزالة القيود التعريفية وغير التعريفية على الصادرات الزراعية للبلدان، ودعم مبادرة المعونة من أجل التجارة التي تضمنها الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة

التجارة العالمية الذي عقد في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من 13 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2005؛

- الاستفادة من الآليات التمويلية المتاحة في بلدان المنطقة لتعزيز التجارة بين البلدان الأعضاء.

رابعاً- زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

- تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون العلمي؛

- توجيه الشكر إلى البلدان الأعضاء المانحة على المساعدات الإنمائية التي تقدمها إلى البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا؛

- مطالبة البلدان المانحة بزيادة المساعدات الإنمائية الرسمية وتنفيذ التزاماتها في هذا الخصوص ومنها تخصيص نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي كمساعدة رسمية للتنمية في البلدان النامية، مع التأكيد على زيادة نسبة المنح من المساعدات الإنمائية الرسمية وكذلك نسبة المساعدات الميسرة فيها، وعدم ربطها بشروط تقوُّص قدرة البلدان المستفيدة على توظيف هذه المساعدات حسب أولوياتها الإنمائية.

خامساً- الديون الخارجية

- دعوة الجهات الدائنة إلى اتخاذ الإجراءات والمبادرات اللازمة لتخفيف عبء الديون على البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، ضمن المبادرات الدولية في مجال تخفيف عبء الديون، وذلك في ضوء عدم كفاية المبادرات الحالية التي لم تحقق النتائج المرجوة لمساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، كما أنها لم تشمل البلدان المتوسطة الدخل؛

- الاستفادة من التجارب السابقة لبعض البلدان النامية في مبادلة أو تسوية جزء من ديونها الخارجية المستحقة لعدد من البلدان المانحة في تمويل مشروعات التنمية؛

- زيادة الشفافية والمساءلة في عمليات تقييم المخاطرة والجدارة الائتمانية من جانب الهيئات الخاصة العاملة في هذا المجال؛

- دعوة البلدان المتقدمة إلى الالتزام بأن تكون الموارد المخصصة لتخفيف عبء الديون إضافة إلى ما يتم تقديمه من مساعدات إنمائية رسمية في إطار التزاماتها الدولية وليس جزءاً من تلك المساعدات؛

- دعوة البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية إلى تقديم المعونة الفنية لمساعدة البلدان النامية على حسن إدارة ديونها.

سادساً- معالجة المشاكل المنظومية: تحسين تماسك واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية

- دعوة البلدان الصناعية الكبرى إلى انتهاج سياسات اقتصادية كلية مستقرة تساهم في استقرار السياسة الاقتصادية الدولية مما يساعد البلدان النامية في تعزيز جهودها الإنمائية وتوفير بيئة اقتصادية دولية مستقرة؛
 - دعوة البلدان الصناعية الكبرى أيضاً إلى تعزيز مشاركة البلدان النامية بفاعلية في إدارة الاقتصاد الدولي من أجل تحقيق نظام اقتصادي دولي عادل ومستقر، وكذلك زيادة مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية التي تؤثر قراراتها على اقتصادات كل البلدان؛
 - تحقيق مشاركة أوسع للبلدان النامية، ومنها البلدان الأعضاء في الإسكوا، في إدارة النظام المالي والنقدي الدولي؛
 - تأكيد أهمية دور الأمم المتحدة في إطار إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي.
- ونطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا أن تقوم بما يلي:

- 1- دعم قدرات البلدان الأعضاء وتقديم المعونة الفنية لتنفيذ الإجراءات الرئيسية الستة التي نص عليها توافق آراء مونتيري وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز التجارة الدولية كمحرك للتنمية، وتعزيز التعاون المالي والتقني الدولي.
- 2- تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بتنفيذ توافق آراء مونتيري ومع لجان الأمم المتحدة الإقليمية الأخرى لدعم موقف البلدان النامية، وخاصة البلدان الأعضاء في الإسكوا، في وضع القواعد التجارية الدولية، وزيادة التنسيق مع مجموعة الـ 77 والصين في تحديد المواقف وتقديم الاقتراحات بشأن التعامل مع الموضوع في المستقبل، بما في ذلك النظر في إنشاء لجنة حكومية معنية بتمويل التنمية، واقتراح عقد مؤتمر متابعة دولي آخر لتمويل التنمية بعد خمس سنوات، وغيرها من الاقتراحات التي تكفل استمرار هذه القضية كمحور للاهتمام الدولي.
- 3- دعم أقل البلدان نمواً والبلدان التي تعاني من النزاعات في المنطقة من خلال الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً وتوفير الضمانات لتحسين المناخ الاستثماري.
- 4- دعم بناء القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء وخاصة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر واتفاقات منع الازدواج الضريبي، والتحكيم الدولي للاستثمار، والاتفاقات الثنائية للاستثمار.
- 5- تقديم الدعم الفني إلى البلدان الأعضاء في مجال سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل النقل والتجارة والتعاون على الصعيد الإقليمي.

6- تقديم المساعدة إلى البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتيري تنفيذاً كاملاً من أجل التوصل إلى موقف موحد من القضايا الطارئة، وعلى رأسها تأمين مصادر التمويل المبتكرة، وتعزيز تمويل التنمية للنهوض بالمرأة، ومعالجة قضايا تغير المناخ وارتفاع أسعار الغذاء والتقلبات في الأسواق المالية الدولية.

7- تقديم تقرير إلى الإسكوا في دورتها السادسة والعشرين حول التقدم المحرز في هذا المجال.

8- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية الاستعراض وفي مؤتمر المتابعة للتعبير عن آمال شعوب البلدان الأعضاء وتطلعاتها.

باء- توصيات أخرى

4- كما أوصى المجتمعون بالتوصيات التالية:

(أ) دعم التكامل الإقليمي في مختلف المجالات، وخاصة في مجالات التجارة والاستثمار لتعزيز جهود البلدان الأعضاء في التنمية؛

(ب) توسيع مشاركة البلدان النامية، بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، في إدارة القطاع المالي والنقدي والتجاري الدولي؛

(ج) إزالة العوائق أمام التجارة بين البلدان العربية وتفعيل الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات؛

(د) مواصلة البلدان الأعضاء لجهودها في تحقيق الشفافية الإدارية مما يعزز فرص زيادة حصتها من الاستثمار الأجنبي ومن الموارد المحلية المتاحة للتنمية؛

(هـ) تشجيع جهود التنويع الاقتصادي محلياً لتدعيم التبادل التجاري بين البلدان العربية في السلع والخدمات؛

(و) رفع كفاءة أداء الأنظمة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية في البلدان الأعضاء من أجل تعزيز تدفق الموارد المحلية من أجل التنمية؛

(ز) الاستفادة من التجارب السابقة لبعض البلدان النامية في مبادلة أو تسوية جزء من ديونها الخارجية المستحقة لعدد من البلدان المانحة في تمويل مشاريع التنمية؛

(ح) دعوة البلدان المانحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتنفيذ التزاماتها بهذا الشأن، ومنها الوصول بهذه المساعدة إلى نسبة 0.7 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي؛

(ط) دعم جهود البلدان الأعضاء لتطوير أسواقها المالية من أجل تعزيز دورها في مجال تمويل التنمية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- التقدم المحرز منذ مؤتمر مونتيري

5- قدم السيد حازم فهمي، رئيس قسم إدارة المساهمين المتعددي الأطراف في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، عرضاً حول التقدم العالمي المحرز في مجال تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري، وفي تنفيذ الإجراءات الرئيسية الستة التي نص عليها توافق آراء مونتيري. وتطرق المتحدث إلى القضايا الرئيسية التي تعوق التنمية في البلدان النامية في الوقت الحاضر، وتشمل ازدياد الديون الداخلية، وارتفاع أسعار الغذاء عالمياً، وعدم رسم السياسات الاقتصادية بالطريقة المثلى، وكذلك عدم قدرة البلدان النامية على خلق فرص عمل.

6- وقدم السيد أبو القاسم عبد الله، رئيس فريق تمويل التنمية في الإسكوا، عرضاً حول التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري في البلدان الأعضاء في الإسكوا، وتناول أبرز الإنجازات المحققة في تنفيذ الإجراءات الرئيسية. ففي مجال تعبئة الموارد المحلية، تحقق تحسن كبير في اعتماد السياسات الاقتصادية الفاعلة خلال العقود الماضية. وفي مجال تعبئة الموارد الدولية، تمثلت أبرز الإنجازات في زيادة حصة البلدان الأعضاء من الاستثمار الأجنبي المباشر من 2.6 مليار دولار في عام 2002 إلى 49 مليار دولار في عام 2006. وفي مجال تعزيز دور التجارة كمحرك للتنمية، ازداد حجم التجارة الخارجية للبلدان الأعضاء من 314 مليار دولار في عام 2002 إلى 834 مليار دولار في عام 2006، إلا أن الصادرات ظلت تعتمد بدرجة كبيرة على النفط. وفي مجال الديون، حققت البلدان الأعضاء المدينة إنجازات متفاوتة في تخفيض عبء الديون الخارجية نتيجة لشطب بعض الديون أو إعادة جدولتها أو تحويلها إلى استثمارات، بينما شهدت بعض تلك البلدان ارتفاعاً في حجم الدين الداخلي. وفي مجال التعاون المالي والتقني الدولي، قدمت البلدان الأعضاء المانحة المساعدات الميسرة إلى عدد كبير من البلدان النامية بما فيها البلدان الأعضاء في الإسكوا، وقد ساهمت هذه المساعدات في دعم التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي بين البلدان العربية. وفي مجال تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية، يبقى من الضروري أن تشارك البلدان النامية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي.

7- وركز المشاركون في المناقشات على الحاجة إلى تعزيز التكامل الإقليمي العربي. فعندما تكون البلدان ضمن كتلة اقتصادية، تزداد قدرتها التنافسية وقدرتها التفاوضية. كما ركزوا على الحاجة إلى التكايف العربي وتبادل الخبرات في المجالات الاقتصادية المختلفة. كما ناشد المشاركون البلدان الأعضاء العمل على استعادة جزء من رؤوس الأموال العربية المستثمرة في الخارج.

باء- تعبئة الموارد المحلية من أجل التنمية

8- أكد السيد مشتاق خان، أستاذ الاقتصاد في جامعة لندن، العلاقة الوثيقة بين تعبئة الموارد المحلية والإنتاجية، ويعتمد كلاهما على كفاءة المؤسسات. وبالرغم من أهمية الحكم الرشيد وأثره على تعبئة الموارد المحلية، يجب على الحكومة أن تعمل مع المصارف وقطاع الاستثمار لخلق أدوات تمويل حديثة لتغطية الاحتياجات المادية للقطاعات الاستثمارية التي تنطوي على مخاطرة. وفي الوقت ذاته، يجب ربط الحكم الرشيد بأهداف معينة على المستوى الوطني، مع التأكيد على أن البرامج الطموحة لتحقيق الحكم الرشيد غالباً ما تحتاج إلى فترات زمنية طويلة لتحقيق أثر إيجابي وفعال.

9- واستعرضت السيدة ريما ترك العريس، أستاذ التمويل بالجامعة اللبنانية الأميركية، دور الضرائب في تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية. وأشارت المتحدثة إلى تساؤل حصيلة الضرائب في البلدان الأعضاء نظراً إلى عدم فعالية آلية عمليات الرقابة والتفتيش، وتعتبر الضريبة على القيمة المضافة أحد أهم الموارد الفعالة للإيرادات الحكومية، كما أنها تساعد على خفض كلفة التحصيل وتحد من التهرب الضريبي مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات الضريبية. ورأت المتحدثة أن من الأهمية خفض الضرائب على التجارة في البلدان الأعضاء، واستحداث أجهزة فعالة لجمع الضرائب لرفع معدل التحصيل الضريبي.

10- واستعرض السيد فوزي بهزاد، مستشار هيئة السلع والأوراق المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، تطورات وإنجازات أسواق المال في بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأشاد المتحدث بالإجراءات التي اتخذتها تلك الأسواق لتنظيم التداول في الأوراق المالية وحماية حقوق المستثمرين، ومساهمة البورصات في تنفيذ برامج الخصخصة في بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي. وبالرغم من التطور الكبير في حجم تلك البورصات وأدائها، لم تنجح هذه الإجراءات في إعادة هيكلة الاقتصاد الخليجي. ودعا المتحدث إلى الاستفادة من تجارب بورصات ماليزيا وهونغ كونغ، حيث تحولت كل من هذه الأسواق إلى شركة قابضة خاصة ثم إلى شركة مساهمة عامة.

11- وأكد المشاركون في المناقشات على الحاجة إلى الاستمرار في الإصلاح المصرفي في البلدان الأعضاء لكي يتمكن القطاع المصرفي من تمويل التنمية الطويلة الأجل، حيث لا تزال أسواق المال تعاني من صغر الحجم وقلة العمق والانفتاح، وارتفاع تكاليف المعاملات، وتقلب الأداء.

جيم- تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية

12- قدم السيد رياض مدب، من إدارة الاستثمار والمشاريع في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عرضاً لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الأعضاء حيث ارتفعت حصة منطقة الإسكوا من 0.5 في المائة في عام 2001 إلى 3.7 في المائة في عام 2006 نتيجة لارتفاع عوائد الاستثمار في منطقة الإسكوا مقارنة بمثيلتها في البلدان النامية والعالم. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا أبرز مصادر الاستثمار الأجنبي في المنطقة. ولا تزال الإمارات العربية المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية تستحوذ على 75 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. وتسعى بلدان مجلس التعاون الخليجي في الوقت الراهن إلى تنويع إنتاجها من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مناطق الصناعة الحرة وتطوير قوانين الاستثمار، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

13- تحدثت السيدة منى أبو الخير، مستشار الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة في مصر، عن بيئة الأعمال والسياسات العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. واستعرضت التغييرات التي أجريت لتهيئة بيئة استثمارية أفضل في مصر والبرامج التي جرى تطبيقها في الأعوام الأربعة الماضية (برامج الخصخصة، اتفاقيات الاستثمار الأجنبي المباشر، القواعد العامة، قواعد الإنشاء والتشغيل، إلخ...). وأوضحت المتحدثة أن الاستثمار الخاص يشهد زيادة مطردة، وهو يمثل حالياً 68 في المائة من مجموع الاستثمار في مصر، وأن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت من 1 في المائة في عام 2002 إلى 8.5 في المائة في عام 2006. وتناولت المتحدثة أيضاً المؤشرات الدولية لدعم بيئة الاستثمار والتقارير الدولية المتعلقة بها وموقع كل بلد من البلدان الأعضاء قياساً إلى تلك المؤشرات الدولية.

14- واستعرضت السيدة ندى الهاشمي، مدير إدارة الاستثمار في وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، التطورات التي شهدتها الاقتصاد الإماراتي منذ مؤتمر مونتيري. وركزت على ما قدمته دولة الإمارات العربية المتحدة من مساعدات مالية للبلدان النامية في شكل قروض ومنح وإعانات لدعم جهودها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد شكلت نسبة المساعدات ما يعادل 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما نوهت المتحدثات بما تقوم به الدولة لزيادة القدرة على جذب الاستثمارات، وخاصة ذات المزايا النسبية. وتشير التقديرات إلى أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ناهز 20 مليار دولار في عام 2007، كما تشير البيانات إلى أن التجارة الخارجية تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، حيث حقق الميزان التجاري فائضاً قدره 146 مليار درهم لعام 2007.

دال- التجارة كمحرك للتنمية

15- قدم السيد عادل خليل، مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، عرضاً عن واقع التجارة العربية، محدداً الملامح الرئيسية لتجارة البلدان العربية والبلدان الأعضاء في الإسكوا مع العالم. وتناول العرض العوامل المؤثرة في الصادرات والواردات العربية، والهيكل السلعي للتجارة العربية، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للتجارة العربية. كما شمل العرض أهم بنود التجارة العربية البينية والفجوة الغذائية الحالية في العالم العربي، والأسباب التي تعوق التكامل الاقتصادي العربي، ودور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في دعم هذا التكامل. وانتهى العرض بوضع تصور لكيفية تحقيق تقدم في مجال التعاون الاقتصادي العربي.

16- وقدم السيد أحمد الكواز، كبير الاقتصاديين في المعهد العربي للتخطيط، عرضاً عن المؤشرات الاقتصادية المختلفة لأداء التجارة العربية، ومدى اندماج اقتصاد البلدان العربية في الاقتصاد العالمي، وأثر اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على صادرات البلدان العربية. وأشار العرض إلى ظهور ثلاثة تكتلات اقتصادية تجارية نتيجة لاتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (تكتل المغرب العربي، وتكتل المشرق العربي، وتكتل بلدان مجلس التعاون الخليجي). كما أبرز العرض أن هناك سلعاً رئيسية تتمتع البلدان العربية بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، وتشمل البترول والأسمدة.

17- وقدم السيد مهدي العبدواني، مدير عام التخطيط التنموي في وزارة الاقتصاد الوطني في سلطنة عمان، عرضاً لموقف حكومة سلطنة عمان من متابعة تنفيذ توصيات مؤتمر مونتيري. وأوضح العرض أن سلطنة عمان تولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ هذه التوصيات، وأشار إلى أن تكثيف ارتباط الاقتصاد العماني بالاقتصاد العالمي يُعتبر من استراتيجيات تنويع الاقتصاد الوطني، وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يسهم بحوالي 27 في المائة من مجموع الاستثمارات، وأن السياسة المالية لسلطنة عمان تهدف إلى إبقاء الدين العام ضمن الحدود الآمنة واستخدام جزء من الفوائض النفطية لخدمة الدين.

18- وقدمت السيدة منى البرغوثي، مدير دائرة التقارير والبيانات في دائرة تنسيق المساعدات في وزارة التخطيط في فلسطين، عرضاً عن المساعدات المالية المقدمة للحكومة الفلسطينية والعقبات التي تحول دون تعظيم الاستفادة من المساعدات وفي مقدمتها الأسباب السياسية. فما يُقدم من معونات يخضع لعوامل سياسية بصرف النظر عن الحاجة الحقيقية للاقتصاد الفلسطيني، وما يفرضه الاحتلال الإسرائيلي من قيود على حركة المواطنين داخل الأراضي الفلسطينية يضعف الأثر الإيجابي لبرامج التنمية الاقتصادية.

19- وبين السيد فضل الله غرز الدين، مدير إدارة تنمية الاقتصاد الكلي في هيئة تخطيط الدولة في الجمهورية العربية السورية، أن هناك تحسناً ملحوظاً في التحصيل الضريبي، وتخفيض الاعتماد على إيرادات النفط، وكذلك تخفيض قيمة الدين الخارجي، إذ لا تتعدى نسبة خدمة الدين الخارجي 6 في المائة من قيمة الصادرات. وتطرق المتحدث إلى الإصلاحات المصرفية والتجارية التي جرى تطبيقها في الفترة 2000-2006.

20- وركز المشاركون في المناقشات على ضعف التجارة العربية البنينة بالرغم من توقيع عدد كبير من الاتفاقات بين البلدان العربية. إلا أن النتائج بقيت محدودة على أرض الواقع، نظراً إلى غياب آليات متابعة تنفيذ الاتفاقات وضعف الوضع القانوني لهذه الآليات في حال وجودها، بالإضافة إلى ضعف البنية الأساسية التجارية، وخاصة في مجال النقل.

هاء- الديون وإدارة الديون

21- قدم السيد صلاح أبو سدره، رئيس قسم الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الأميركية، عرضاً تفصيلياً عن الديون الخارجية في بعض البلدان الأعضاء في الإسكوا. وأوضح العرض أن تلك البلدان لا تزال تعاني من عبء المديونية بالرغم من جهود الإصلاح التي تبذلها الحكومات. ورأى المتحدث أن على البلدان الأعضاء المضي في خصخصة الشركات المملوكة للدولة واستخدام الحصيلة لتخفيض الدين الخارجي، والعمل على تهيئة بيئة استثمارية مؤاتية للحد من الاعتماد على الديون الخارجية، ودراسة إنشاء مؤسسة مشتركة للبلدان الأعضاء المدينة تتولى تقييم الدين الخارجي ووضع خطة طويلة الأجل لتخفيضه.

22- وقدمت السيدة أمل شبارو، رئيس دائرة الدين العام في وزارة المالية في لبنان، عرضاً مفصلاً عن حالة الدين الداخلي في البلدان الأعضاء في الإسكوا. وأوضحت أن نسبة الدين العام الداخلي من الناتج المحلي الإجمالي تراجعت في البلدان المصدرة للنفط، وارتفعت في البلدان المستوردة للنفط مثل الأردن ولبنان. ورأت المتحدث أن معدل نمو الدين العام الداخلي لا ينبغي أن يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وأن من الضروري وضع استراتيجية واضحة لإدارة الدين الداخلي.

23- وفي المناقشات، قدمت السيدة ناديا فتح الله، مدير عام غرب أوروبا في وزارة التعاون الدولي في مصر، شرحاً وافياً للنماذج المختلفة المستخدمة في مصر لمبادلة أو تسوية جزء من ديونها الخارجية المستحقة لعدد من البلدان المانحة واستخدامها لتمويل مشاريع التنمية.

واو- التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية

24- أوضح السيد طلعت عبد الملك، المدير التنفيذي لمركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي في وزارة التعاون الدولي في مصر ومستشار البنك الدولي، أن البلدان الأعضاء في الإسكوا استفادت من المساعدة الإنمائية الرسمية خلال الثلاثين عاماً الماضية، وقد ساهمت هذه المساعدة في رفع معدلات النمو الاقتصادي والمستوى الصحي في البلدان الأعضاء. وفي الوقت ذاته، تواجه البلدان الأعضاء في الإسكوا العديد من التحديات أهمها بطالة الشباب واتساع هوة التكنولوجيا. وشدد المتحدث على ضرورة توفر الموارد البشرية والمؤسسات الفاعلة على الأصعدة المختلفة، وتعزيز قدرة البلدان على إدارة المساعدة الإنمائية الرسمية، كي تتمكن من تعظيم الاستفادة مما تتلقاه من مساعدة.

25- واستعرض السيد مانس موكوبادي، إدارة الدراسات والخدمات الاستشارية والترويج في بنك قطر للتنمية، ما يقوم به البنك من مشاريع وعمليات لتمويل التنمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة في دولة قطر، وكذلك تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر. واستعرض المتحدث الشروط المرجعية والأولويات التي تحدد عمل بنك قطر للتنمية بالإضافة إلى آليات التمويل المتاحة لدى البنك.

26- وقدم السيد محمد عبد الله السالم، مسؤول في إدارة العمليات والمشاريع في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، استعراضاً لتجربة البنك في تمويل التنمية، حيث أوضح أن البنك قد قام بتمويل 591 مشروعاً بما يقارب 52 مليار دولار أمريكي طوال 33 عاماً الماضية. كما استعرض أدوات التمويل المختلفة التي يستخدمها البنك في تمويل المشاريع، بالإضافة إلى التوزيع القطاعي للمشاريع والمساعدات الفنية، والصناديق والكيانات التابعة للبنك. كما تطرق المتحدث إلى تفاصيل برنامج التمويل الميسر المقدم من البنك الإسلامي للتنمية لأقل البلدان الأعضاء نمواً، وكذلك مساهمة البنك في مبادرة تخفيف أعباء الديون.

27- وقدم السيد خالد الخالد، مستشار اقتصادي في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والسيد محمد الحديدي، مستشار هندسي في الصندوق، عرضاً لجهود الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في تمويل التنمية في البلدان النامية منذ تأسيسه حتى تاريخه. وقد شمل العرض ملخصاً عن مشاريع التنمية الممولة من الصندوق، ولا سيما المساعدات المقدمة من المستثمرين الصغار والمتوسطين منهم، بهدف المساعدة على سد فجوة الفقر في بلدان المنطقة.

زاي- تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية

28- وقدم السيد آدو كالياري، مدير مركز الاهتمامات في واشنطن، عرضاً أوضح فيه الحاجة إلى وضع نهج متكامل لتمويل التنمية يشمل جميع النظم الدولية المتعلقة بالقطاعات المالية والتجارية والنقدية. ويمكن وضع هذا النهج وتنفيذه من خلال منظمة الأمم المتحدة لما لها من خصوصية وطابع يختلف عن سائر المنظمات الدولية. ورأى المتحدث أن ما تم استخدامه من آليات حتى الآن لمتابعة تنفيذ توافق آراء مونتيري لم يأت ثماره، واقترح عدة صيغ للمتابعة منها إنشاء لجنة لتمويل التنمية، وإنشاء مجلس لتمويل التنمية، وتحديث الآليات المستخدمة حالياً.

29- وقدم السيد خالد دربستي، مدير إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري في وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، عرضاً عن الفرص والتحديات الاقتصادية أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي. وأوضح المتحدث أن الفرص المتاحة حالياً لبلدان مجلس التعاون الخليجي تكمن في قطاع الطاقة والقطاع العقاري، بالإضافة إلى تشجيع اقتصاد المعرفة. وشدد المتحدث على حاجة تلك البلدان إلى المشاركة في تحالفات استراتيجية من أجل حماية استثماراتها الخارجية، وكذلك إلى زيادة التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على الغاز والنفط.

30- وقدمت السيدة ماهي عبد اللطيف، مساعد نائب وزير الخارجية في مصر، عرضاً عن التقدم الذي أحرزته مصر في مجال تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري. وتناول العرض الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لدعم الحكم السليم لدى قطاع الأعمال واستحداث أدوات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما تناول الإصلاحات الاقتصادية التي جرى تنفيذها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والتي شملت الإصلاحات

المالية وإدارة الأصول وتيسير إجراءات دخول المشاريع الجديدة إلى السوق. وتناول العرض كذلك الخطوات التي اتخذتها الحكومة المصرية لتشجيع الصادرات، والإسراع في دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي.

31- وقدمت السيدة رفيف برو، مستشار وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان، عرضاً عن تمويل التنمية في لبنان والتحديات التي يتعرض لها الاقتصاد منذ عام 2005، وأثر التغيرات السلبية في الأسواق العالمية، ومنها ارتفاع سعر النفط، وارتفاع سعر الغذاء، على الاقتصاد اللبناني. وتطرقت المتحدث إلى ما اتخذته الحكومة من إجراءات لتحسين مناخ الأعمال وتطوير الأسواق المالية، وتحديث الإجراءات الإدارية المتعلقة بشؤون التجارة الخارجية، بالإضافة إلى البرنامج الحكومي لدعم البنى التحتية والخصخصة.

32- وقدم السيد محمد الحموري، مدير الإيرادات العامة في وزارة المالية في الأردن، عرضاً عن تمويل التنمية في الأردن. وأشار إلى ازدياد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من 53 مليون دينار إلى 1 917 مليون دينار في الفترة 2002-2006. وأوضح المتحدث دور القطاع المالي في الاقتصاد الأردني وما اتخذ من خطوات لتطوير القطاع المالي والنظام الضريبي، والاتفاقيات الموقعة في مجال إدارة الديون الخارجية. واختتم المتحدث العرض بالإشارة إلى التحديات والقضايا الراهنة التي تواجه الأردن وأهمها شح الموارد الأولية، وخصوصاً مصادر الطاقة، بالإضافة إلى الهجرة القسرية بأعداد كبيرة إلى الأردن التي تشكل عبئاً ثقيلاً على الخدمات الأساسية.

33- وأجمع المشاركون في المناقشات على أنه في ظل العولمة الاقتصادية والارتباط الوثيق بين اقتصادات البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تؤثر القرارات الاقتصادية التي تتخذها البلدان المتقدمة مباشرة على اقتصادات البلدان النامية سواء فيما يتعلق بسعر الفائدة أم سعر صرف العملات الأجنبية أم غيرها من القرارات مثل حماية الصادرات الزراعية. وطالب المشاركون البلدان الصناعية الكبرى بانتهاج سياسة اقتصادية مستقرة تسهم في استقرار الاقتصاد الدولي، والعمل على تعزيز مشاركة البلدان النامية بفعالية في إدارة الاقتصاد الدولي، وكذلك مشاركة البلدان النامية في المؤسسات المالية والنقدية والتجارية الدولية التي تؤثر قراراتها على اقتصادات جميع البلدان.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

34- عُقد الاجتماع التشاوري التحضيري لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية، في الدوحة يومي 29 و30 نيسان/أبريل 2008. وتوزعت أعمال الاجتماع على خمس جلسات انقسمت فيها كل من الجلسة الثانية والثالثة والرابعة إلى جلستين متزامنتين متقابلتين.

باء- الافتتاح

35- في بداية جلسة الافتتاح، رحب السيد خالد حسين، الخبير الاقتصادي من فريق تمويل التنمية في شعبة التنمية الاقتصادية والعولمة في الإسكوا، بالحضور وشكرهم على مشاركتهم.

36- وألقى السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للإسكوا، كلمة رحب فيها بالحضور ووجه الشكر إلى سعادة وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر على رعاية دولة قطر للاجتماع وحضوره جلسة الافتتاح. كما أشار إلى إنجازات البلدان الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتييري وإلى العوائق والمشاكل التي لا تزال هذه البلدان تواجهها في تمويل التنمية، والتحديات التي فرضتها عليها العولمة رغم ما أتاحتها من فرص لدخول أسواق جديدة. وأكد الأمين التنفيذي على ضرورة الخروج من الاجتماع باستراتيجية للبلدان الأعضاء لطرحها في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري الذي سيعقد في الدوحة في الفترة من 29 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 2 كانون الأول/ديسمبر 2008، وعلى أهمية مشاركة البلدان بفعالية في أعمال الاجتماع المذكور. وأخيراً ذكر الأمين التنفيذي المشاركين بضرورة التوصل إلى إعلان يحدد الأهداف التي تسعى البلدان الأعضاء إلى تحقيقها والأولويات التي ستركز عليها في الأعوام المقبلة في مجال تمويل التنمية.

37- وألقى السيد عبد الله القحطاني، وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة في دولة قطر، كلمة الافتتاح. ورحب بالمشاركين في الدوحة وشكر الإسكوا على تحضير الاجتماع. كما أوضح السيد القحطاني أن البلدان الأعضاء في الإسكوا تسعى إلى توسيع حجم السوق المتاحة من خلال إقامة مناطق حرة على المستوى العربي وعلى المستوى الثنائي ومع تكتلات اقتصادية إقليمية مثل الاتحاد الأوروبي. وقد تمكنت غالبية البلدان الأعضاء من استيفاء متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ودعا البلدان الأعضاء في الإسكوا إلى اعتماد استراتيجية وطنية شاملة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، وتوسيع آفاق التعاون بين بلدان الجنوب. كما عرض للإنجازات التي حققتها دولة قطر والخطوات التي اتخذتها في إطار دعم جهود التنمية على المستوى الدولي، وتحقيق التعاون والتماسك في النظام الاقتصادي العالمي. وأشار إلى أهمية الإعلان المرتقب صدوره في نهاية الاجتماع بشأن مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المزمع عقده في الدوحة في أواخر عام 2008.

38- وألقى السيد ماجد عبد العزيز، مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة، كلمة شكر فيها الإسكوا على تنظيمها للاجتماع ودولة قطر على رعايتها الكريمة له. وركز في كلمته على أهمية هذا الاجتماع من ناحية تقييم التقدم في تنفيذ إجراءات توافق آراء مونتييري السنة في البلدان الأعضاء، وكذلك من حيث الإعلان الذي سيصدر عن الاجتماع وسيعرض على الإسكوا في دورتها الخامسة والعشرين لاعتماده.

جيم- الحضور

39- شارك في الاجتماع ممثلون عن أحد عشر بلداً من أعضاء الإسكوا وهي: المملكة الأردنية الهاشمية، والإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان، وفلسطين، ودولة قطر، ودولة الكويت، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، والجمهورية اليمنية.

40- كما حضر الاجتماع خبراء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وممثلون عن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وبنك قطر للتنمية والصندوق السعودي للتنمية واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى خبراء دوليين وجامعيين متخصصين في مواضيع تمويل التنمية. وترد قائمة المشاركين في المرفق الأول من هذا التقرير.

دال- الوثائق

41- ترد في المرفق الثاني من هذا التقرير قائمة الوثائق التي عرضت في الاجتماع.

المرفق الأول(*)قائمة المشاركينالمملكة الأردنية الهاشمية

السيد محمد الحموري

مدير الإدارات العامة

وزارة المالية

هاتف: 962-6-4619537

النقال: 962-79-5679070

فاكس: 962-6-4618528

البريد الإلكتروني: Mohammad.h@mof.gov.jo

الآنسة ندى الور

مسؤول تعاون وتنسيق

دائرة التعاون الدولي

وزارة التخطيط والتعاون الدولي

هاتف: 962-6-4644466 مقسم: 306

فاكس: 962-6-4649341

البريد الإلكتروني: nada.w.@mop.gov.jo

المهندس غالب طوقان

رئيس قسم السياسات والدراسات

مؤسسة تشجيع الاستثمار

هاتف: 962-6-5608400/15

النقال: 962-79-6442525

فاكس: 962-6-5608421

البريد الإلكتروني: gtukan@jib.com.joالعنوان الإلكتروني: www.jordaninvestment.comدولة الإمارات العربية المتحدة

السيدة ندى يوسف أبو بكر محمد الهاشمي

مدير إدارة الاستثمار

وزارة الاقتصاد

هاتف: 0097126267477

النقال: 00971506117030

فاكس: 0097126263422

البريد الإلكتروني: nada@Economy.ae

باحث اقتصادي

إدارة الاستثمار

وزارة الاقتصاد

أبو ظبي

النقال: 00971502272206

فاكس: 0097126263422

مملكة البحرين

السيد صلاح المالكي

السكرتير الأول

إدارة المنظمات الدولية

وزارة الخارجية

هاتف: 973-17200994

النقال: 973-36627171

فاكس: 973-17224006

البريد الإلكتروني: salmaki@mofa.gov.bhAlmalki001@hotmail.comالعنوان الإلكتروني: www.mofa.gov.bhالجمهورية العربية السورية

السيد فضل الله غرز الدين

مدير إدارة تنمية الاقتصاد الكلي

هيئة تخطيط الدولة

هاتف: 963-11-5161051

النقال: 963-94-4961587

فاكس: 963-11-5161051

البريد الإلكتروني: fadlalagarz@hotmail.comسلطنة عُمان

السيد مهدي بن محمد العبدواني

مدير عام التخطيط التنموي

وزارة الاقتصاد الوطني

هاتف: 0096824698910

فاكس: 0096824698477

البريد الإلكتروني: mabduwani@gmail.comللسطين

النقل: 5565356
السيدة فاطمة محمد السويدي
أستاذ جامعي
جامعة قطر
هاتف: 5529034
البريد الإلكتروني: fmohammedqu@edu.qa
السيد راكان محمد جابر جذاب
سكرتير ثان
إدارة المنظمات والاتفاقيات الدولية
وزارة الخارجية
هاتف: 4334334
النقل: 5837777
السيد فيصل سلطان المزل
باحث علاقات خارجية
وزارة المالية
السيد حمدي محمد عثمان
معد برامج
وزارة الداخلية
هاتف: 5724086
السيد عبد الله خالد عبد الله
مستشار
بعثة دولة قطر للأمم المتحدة في نيويورك
هاتف: 0012124869335
فاكس: 0012127584952
البريد الإلكتروني: Abdullak@Qatarmission.org
السيد سلطان محمد الكواري
دبلوماسي
بعثة دولة قطر للأمم المتحدة في نيويورك
النقل: 0019179579004
دولة الكويت
السيد حمد مناور حبيب
الأمين العام المساعد للتخطيط واستشراف المستقبل
المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
هاتف المكتب: 009652430461
النقل: 009659664452
البريد الإلكتروني: hamadmhm@hotmail.com
دولة الكويت (تابع)

السيد مشعل منور العارضي

السيدة منى عبد الحفيظ فايز داوود البرغوثي
مدير دائرة التقارير والبيانات
دائرة تنسيق المساعدات
وزارة التخطيط
رام الله
النقل: 00972598107160
البريد الإلكتروني: Christine_mona@yahoo.com
mona@mop.gov.ps

دولة قطر

السيد راشد عبد الرحمن الأنصاري
رئيس وحدة العلاقات العامة والإعلام
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 974-4945122
النقل: 974-5527747
فاكس: 974-4932008
البريد الإلكتروني: ransari@mec.gov.qa

السيد خالد يوسف الدريستي
مدير إدارة الترويج الاقتصادي والتجاري
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 009744945401
فاكس: 009744933054
البريد الإلكتروني: kderbesti@mec.gov.qa
العنوان الإلكتروني: www.investinqatar.com.qa

السيد صالح يوسف الملا
رئيس قسم الحصر والمتابعة
إدارة الإيرادات العامة والضرائب
وزارة المالية
هاتف: 4332833
فاكس: 4435370
البريد الإلكتروني: salalla@mof.gov.qa

السيد محمد حامد الملا
خبير الشؤون الاقتصادية
وزارة الاقتصاد والتجارة
هاتف: 974-5524067
البريد الإلكتروني: m215029861@yahoo.com

السيد عادل علي الخال
مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات الدولية
وزارة الخارجية

هاتف: 202-25749854
فاكس: 202-25749622
البريد الإلكتروني: mahyhassan@hotmail.com

السيدة ناديا فتح الله
مدير عام غرب أوروبا
وزارة التعاون الدولي
هاتف: 23916791
فاكس: 23910344
البريد الإلكتروني: Nadia_fa_mic@yahoo.com

السيدة منى أبو الخير
مستشار نائب رئيس الهيئة
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
هاتف: 0020224055673
النقل: 0020123114260
فاكس: 0020224055429
البريد الإلكتروني: mkheir@gafinet.org

السيد عبد العزيز داود
سفير جمهورية مصر العربية في الدوحة

السيد إيهاب عبد الحميد
سكرتير أول
سفارة مصر في الدوحة
هاتف: 4832115/4832555
النقل: 5181822
البريد الإلكتروني: ihabito@hotmail.com

الجمهورية اليمنية

السيد جلال محمد مولى
مدير عام الإدارة العامة للمنظمات الدولية والإقليمية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
هاتف: 009671250630
النقل: 00967711809900
فاكس: 009671250630
البريد الإلكتروني: galal_moula3@yahoo.com

مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

السيد محمد عبد الله مختار السالم
مسؤول بإدارة المشروعات
هاتف: 0096626466617

مراقب المنظمات الدولية
إدارة التعاون الاقتصادي الدولي
هاتف: 2482385-2457618
فاكس: 2417586

البريد الإلكتروني: mardhi@mof.gov.kw

السيدة سارة يعقوب الجسمي
مساعد محلل اقتصادي
وزارة المالية
النقل: 786772

البريد الإلكتروني: saras-85@hotmail.com

الجمهورية اللبنانية

السيد مصطفى منير حمدان
مدير الشؤون الاقتصادية
وزارة الخارجية والمغتربين
النقل: 03929319

العنوان الإلكتروني: moustafahamdan@hotmail.com

السيدة أمل شبارو
رئيس دائرة الدين العام
وزارة المالية

هاتف: 642769
النقل: 03490667
فاكس: 642769

البريد الإلكتروني: shebaroamaly@hotmail.com

Amals@finance.gov.lb

العنوان الإلكتروني: www.finance.gov.lb

السيدة رفيف برو
مستشار وزير الاقتصاد والتجارة
وزارة الاقتصاد والتجارة
بيروت

هاتف: 961-01-982383
النقل: 961-03-159086
فاكس: 961-01-982291

البريد الإلكتروني: rberro@economy.gov.lb

rafifkobeissi@hotmail.com

العنوان الإلكتروني: www.economy.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيدة ماهي حسن عبد اللطيف
نائب مساعد وزير الخارجية

فاكس: 0096614647450
البريد الإلكتروني: ibalrabah@sfd.gov.sa
السيد عبد العزيز بن صالح أبا الخيل
إقتصادي
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
السيد عادل محمد خليل
مستشار شؤون منظمة التجارة العالمية
القاهرة، جمهورية مصر العربية
هاتف: 002037482372
النقل: 0020105216413
تلفاكس: 0020233380765
البريد الإلكتروني: adelmkhalil@yahoo.com
منظمات دولية
السيد ماجد عبد الفتاح عبد العزيز
المنسوب الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة
هاتف: 0012125030300
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
السيد ألكسندر برييلكوف
مدير
مكتب تمويل التنمية
هاتف: 0012129637633
فاكس: 0012129630443
البريد الإلكتروني: trepelkov@un.org
العنوان الإلكتروني: www.un.org/esa/ffd
السيد حازم فهمي
مدير
إدارة المساهمين المتعددي الأطراف
هاتف: 0012129635900
النقل: 0012019364110
فاكس: 002129630443
البريد الإلكتروني: Fahmyh@un.org
العنوان الإلكتروني: www.un.org/esa/ffd
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة
(تابع)
السيد دانيال بلاتز
خبير اقتصادي
هاتف: 002129633664
النقل: 0016465414334

البريد الإلكتروني: ALSALIM@isdb.org.sa

بنك قطر للتنمية

الشيخ حمد بن ناصر آل ثاني
المدير العام

هاتف: 009744421600

009744355008

فاكس: 009744317730

البريد الإلكتروني: sheikh@qdb.org.qa

العنوان الإلكتروني: www.qdb.com.qa

السيد فيصل بن عبد الله المانع
مدير إدارة الدراسات والخدمات الاستشارية والترويج

هاتف: 009744421600 تحويلة: 246

فاكس: 009744355009

البريد الإلكتروني: falmana@qdb.org.qa

العنوان الإلكتروني: www.qdb.com.qa

السيد مانس ك. موكوبادي

أخصائي تمويل وتنمية المشاريع

هاتف: 009744421600 تحويلة: 254

فاكس: 009744350433

البريد الإلكتروني: manas@qdb.org.qa

العنوان الإلكتروني: www.qdb.com.qa

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

السيد خالد فيصل الخالد

مستشار اقتصادي

هاتف: 009652999000

المباشر: 009652999159

فاكس: 009652999192

البريد الإلكتروني: ALKHALEDK@kuwait-Fund.org

السيد محمد سعيد يحيى الحديدي

مستشار هندسي

هاتف: 009652999000 تحويلة: 9184

النقل: 009659609079

فاكس: 009652999192

البريد الإلكتروني: alhadidi@kuwait-fund.org

الصندوق السعودي للتنمية

السيد إبراهيم بن سليمان الرياح

كبير أخصائيين

الرياض، المملكة العربية السعودية

هاتف: 0096612794047

البريد الإلكتروني: fawzi@sca.ae

العنوان الإلكتروني: www.sca.ae

السيد طلعت عبد الملك
المدير التنفيذي للمركز والمستشار الاقتصادي للوزيرة
مركز تقييم المشروعات وتحليل الاقتصاد الكلي (بيما)
القاهرة، جمهورية مصر العربية

هاتف: 0020227923791

0020227948565

فاكس: 0020227945722

البريد الإلكتروني: malek@pema.gov.eg

العنوان الإلكتروني: www.pema.gov.eg

السيد ألدو كالياري

مدير

مركز شؤون الاهتمامات في واشنطن

واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية

هاتف: 0012026352757 تحويلة: 123

فاكس: 0012028329494

البريد الإلكتروني: acaliari@coc.org

العنوان الإلكتروني: www.coc.org

www.educationforjustice.org

صحافة

السيد محمد أحمد أفزاز

محرر اقتصادي

صحيفة العرب

الدوحة، قطر

هاتف: 4997341

فاكس: 4997417

البريد الإلكتروني: m.afzaz@alarab.com.qa

العنوان الإلكتروني: www.alarab.com.qa

صحافة (تابع)

السيد سعيد الرفاعي

مراسل

وكالة المغرب العربي للأنباء

الدوحة، قطر

هاتف: 009745360219

البريد الإلكتروني: srifai9@yahoo.fr

فاكس: 0012129630443

البريد الإلكتروني: platz@un.org

العنوان الإلكتروني: www.un.org/esa/ffd

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

السيد رياض مدب

منسق إقليمي

جنيف، سويسرا

هاتف: 0041229174605

فاكس: 0041229170197

البريد الإلكتروني: riiad.meddeb@unctad.org

مستشارون وخبراء

السيدة ريماء الترك العريس

أستاذ مساعد

كلية الاقتصاد

الجامعة اللبنانية الأميركية

بيروت، لبنان

هاتف: 01786456 تحويلة: 1644

النقل: 03822299

البريد الإلكتروني: rима.turk@lau.edu.lb

السيد صلاح الدين صالح أبو سدرا

رئيس قسم الاقتصاد وإدارة الأعمال

كلية الاقتصاد والمالية

الجامعة الأميركية اللبنانية

هاتف: 01786456

النقل: 03058296

البريد الإلكتروني: salaheddin.abosedra@lau.edu.lb

السيد مشتاق خان

أستاذ في كلية الاقتصاد

جامعة لندن

هاتف: 00442078984546

هاتف منزل: 00442073738070

فاكس: 00442078984759

البريد الإلكتروني: mk17@soas.ac.uk

العنوان الإلكتروني: <http://mercury.soas.ac.uk>

السيد فوزي بهزاد

مستشار أسواق المال

هيئة الأوراق المالية والسلع

أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 0097126277888

هاتف مباشر: 0097126120220

فاكس: 0097126274600

هاتف: 5532367
البريد الإلكتروني: pubaburajan@qatar.net.qa

السيد عزت عبد المنعم
صحافي
جريدة الراية
الدوحة، قطر
النقال: 5880224
البريد الإلكتروني: Ezzat_Raya@yahoo.com

السيد حسان علي العسيري
مصور صحفي
هاتف: 5162223

السيد عبد القادر محمد موسى
صحافي
وكالة الأنباء القطرية
الدوحة، قطر
هاتف: 4450213
النقال: 5665432
فاكس: 4427752

السيد بابو راجان
تلفزيون كابرالي
الدوحة، قطر

المرفق الثاني

قائمة الوثائق التي عرضت في الاجتماع التشاوري التحضيري
لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية
الدوحة، 29-30 نيسان/أبريل 2008

- المذكرة التوضيحية.
- جدول الأعمال المقترح.
- تقرير متابعة تنفيذ توافق آراء مونتييري، الإسكوا.
- عرض مرئي عن تقرير متابعة تنفيذ توافق مونتييري في الدول الأعضاء، الإسكوا.
- تقرير تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية: دور الضريبة في الإيرادات الحكومية في دول مختارة 2001-2006، ربما الترك العريس.
- عرض مرئي عن تعبئة الموارد المحلية من أجل تمويل التنمية: دور الضريبة في الإيرادات الحكومية في دول مختارة 2001-2006، ربما الترك العريس.
- تقرير عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتييري: قضايا الدين الخارجي في بعض الدول الأعضاء في الإسكوا، صلاح أبو سدر.
- عرض مرئي عن التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ توافق آراء مونتييري: قضايا الدين الخارجي في بعض الدول الأعضاء في الإسكوا، صلاح أبو سدر.
- التنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتييري، بما في ذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة: تقرير عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك، 14 نيسان/أبريل 2008.
